دراسة تحليلية في همزتي إنّ وأنّ

عبدالوهاب محمدعلي العدواني

— القسم الأول —

يشكل علينا آستعمال : (إنّ وأنّ) في أغلب الأحيان، فيقع الخطأ موقع الصواب ، والفتح موضع الكسر ، ويحدث العكس أيضاً ، ولا يمثل في أذهاننا في بعض ذلك وجه قاطع لاستعمال أية واحدة من هاتين الأداتين ، من هنا وجدت المسألة محتاجة إلى بحث جامع يحدّها ، ويكشف دقائقها ، بعد أن آستفاض الوهم فيها ، فاعترى كلام الخاصة بله العامة ، على أن معرفتها تتعين على الكافة ، لأنها ليست من قبيل الوجوب الكفائي كما يقول الأصوليون ، وبخاصة إذا عرفنا أن النصوص الصحيحة — مقروءةً ومكتوبةً — تقتضي بطبيعتها مقاييس ثابتة مستمدة من ضوابط النحو واللغة ، وما يقدمه هذا البحث من عرض نقدي فاحص ورصد شامل سيضع أيدينا على حقائق متعددة أغفلناها ، أو غفلنا عنها ، مع كونها جوهرية وموضوعية ، والدرس النحوي الجديد ضمين بأن يقدّم لنا كثيراً من الفسر والتحليل في مسائل ، آستقر لدينا أنها من جملة مانضج وآحترق من هذا النحو العربي المتسع المتداخل ، وواقع الأمر ليس كذلك ، وهذه الدراسة طرف من البصر النحوي ، لاتسلم لكل ماقاله النحاة القدماء، بل إن لها أن تقول في موضوعها شيئاً ما أيضاً.

قرر النحاة للهمزة في : (إنّ وأنّ) ثلاثة أحوال :

١ — وجوب الكسر .

٢ — وجوب الفتح .

٣ — جواز الوجهين .

وإدراك أسرار هذه الوجوه يساعدنا على إجراء هذا الحرف مجراه الصحيح في ضوء عرف عام ، أوجزه الزمخشري بقوله : «والذي يميز بين موقعيهما أنّ ما كان مظنة للجملة ، وقعت فيه المكسورة ، كقولك مفتتحا : إنّ زيداً منطلقٌ ، ... وما كان مظنة للمفرد ، وقعت فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل ، ...ومن المواضع مايحتمل المفرد والجملة ، فيجوز فيه إيقاع أيتهما شئت(١)» ، وقال آبن مالك : « يستدام كسر (إنّ) مالم تؤول هي ومعمولها بمصدر ، فإن لزم التأويل ، لزم الفتح ، وإلا فوجهان(٢)» ، ونظير هذا قول آبن هشام : «تتعين (إنّ) المكسورة حين لايجوز أن يسدّ المصدر مسدّها ومسدّ معموليها ، و(أنّ) المفتوحة حيث يجب ذلك ، ويجوزان إنْ صح الإعتباران(٣)» وعلى هذا يكون المعنى وطبيعة التركيب هما المحكمين في تحديد نوع الإستعمال وأداته ، إذ الجملة باقية مع المكسورة على فائدتها المركبة من مجموعة دلالات لفظية مجردة مترابطة ترابطاً نظامياً إسنادياً ، وهي مع المفتوحة في حكم المفرد(٤) بدلالته المجردة المفردة الواحدة .

* * *

إن الضابط المتقدم الذي أقره النحاة ، ولخصه آبن مالك في بيت ألفيّته :

---

(١) المفصل : (بيروت ١٣٢٣هـ) —/٢٩٣ — ٢٩٤ .

(٢) تسهيل الفوائد : (القاهرة ١٩٦٧) —/٦٢ .

(٣) أوضح المسالك : (القاهرة ١٩٦٧) — ١/٣٣٣ .

(٤) شرح آبن القواس على كافية ابن الحاجب : (مخطوطة الاسكوريال ، رقم ٨٩، ٩٠)—٢/ اللوحة ٢١٨ — ٢١٩ .والكتاب أصل رسالة، يعدها الكاتب للحصول على الدكتوراه من جامعة القاهرة .

وهمزَ (أنّ) آفتح لسدّ مصدرٍ
مسدّها ، وفي سوى ذاك آكسرِ(٥)

رآه أبو حيان الأندلسي في كلامه على هذا البيت قانوناً كلياً ـ كما سماه ـ ليس بصحيح على الإطلاق . لأنها تفتح حيث لايسد المصدر مسدّها أيضاً في المواضع الآتية :

الأول : بعد (ما) التوقيتية ، في مثل قولهم : (أصحبك ما أنّ في السماء نجماً) .

الثاني : بعد (ظنّ) وأخواتها ، إذ لايصح عند سيبويه أن تقول : (ظننت قيام زيد) ، في موضع : (ظننتُ أنّ زيداً قائم) .

الثالث : أن يكون خبرها جامداً ، نحو : (عرفت أنّ هذا حجر) .

الرابع : بعد(لو)، نحو : (لوأنّ زيداً قائم لقمت) ، ولايصُحّ : (لو قيام زيد لقمت)(٦)

وسنعود على هذه المواضع بالتفصيل فيما نستقبل من هذا البحث .

* * *

تقدمت الإشارة إلى أن المكسورة مع معموليها مستقلة بفائدتها ، ويؤكد آبن الحاجب : أنها لاتغير معنى الجملة (٧) ، تقول : (إنّ زيداً منطلق) وتسكت كما تسكت على : (زيد منطلق)(٨) ، ويُفهم من هذا : أنّ الجملة بعدها لاتجيء بحيث تكون محلاً لأثر عامل ، أياً كان من آلعوامل ، خلافاً للمفتوحة التي تأتي في صدر جملة إسمية ، تقبل تأثير هذا آلعامل،وفي ضوء هذا آلترابط يتكامل المعنى ، وتستقر الدلالة ، بعد أن تنقلب الجملةمعنىً وحكماً إلى (مفرد عرفي) ، يسميه النحاة : (المصدر المؤول) ، وهميعدُّون الأداة فيه موصولاً حرفياً ، لابدّ له من صلة ، كما أنّ العامل الذي يسبق

---

(٥) الألفية : (ضمن : مجموع المتون الكبير ، القاهرة ١٣٤٦هـ) ـ/٢٤٢ .

(٦) منهج السالك في الكلام على ألفية آبن مالك :(نيوهافن ١٩٤٧) ـ/٧٤ ، وسنشير إليه : شرح أبي حيان ، لئلا يشتبه على القارىء بشرح الأشموني : منهج السالك .

(٧) الكافية : (استانبول ١٣٠٥هـ)ـ /٣٣.

(٨) المفصل / ٢٩٣ .

هذه الجملة ضميم — كما سماه الزمخشري — لابدّ منه (٩) ، تقول : (بلغني أنّ زيداً منطلق ، وحقّ أنّ زيداً منطلق) ، وهذه الجملة المتكاملة من الأداة واسمها وخبرها مفتقرة بالضرورة إلى شيء تتعلق به ، ولا تستقل عنه ، فصدروها بأنواع مختلفة من العوامل ، قال ابن الخشاب : « المفتوحة مع اسمها وخبرها في تقدير مفرد محكوم له بوجوه الإعراب التي تتناول المفردات ، ولهذا اعتُبِرَت أن يحسن في موضعها — إذا حُذفت مع معموليها — : (ذاك) ، أي : هذه اللفظة ، إذا قلت : (علمتُ أنك منطلق) ، تضع مكان أنّ ومعموليها : ذاك ، فتقول : (بلغني ذاك) ، فيكون كلاماً صحيحاً . وكشف هذا التعليل... بوضع ذاك موضعها : أنها مع اسمها وخبرها في تقدير مصدر ، والمصدر : اسم مفرد ، ولهذا وقعت : فاعلةً ومفعولةً ومجرورة »(١٠) ، وقوله : «المصدر اسم مفرد»: إشارة إلى أنه يؤدي دلالة غير مركبة كعامة المفردات اللغوية ، ولا يتسع لأكثر من معنى الحدث المستمر المركوز فيه ، إذا علمنا أنّ لكل لفظ من هذا القبيل دلالتين ، الأولى : أصلية ، وهي مطلق معناه ، والثانية : تابعة ، وهي معناه من خلال موضعه في كلام ما ، وهو قد يقرب من المعنى الأول ، أو يختلف عنه قليلاً أو كثيراً ، فالانطلاق : حدث عام ، لايخرج من هذه الصفة إلى الخصوص والتقييد إلا في معارض النظوم الكلامية المختلفة ، وفيها تكون الدلالة بالتركيب تامة مفيدة مستقلة بمعناها الذي يحسن السكوت عليه ، فكان أن تقدم على المصدر — صريحاً ومؤولاً — مايتطلبه في أية جملة من الجمل ، كأن تقول : (بلغني انطلاقك ، أو : أنك منطلق ، وعرفت انطلاقك ، أو : أنك منطلق ، وعجبت من انطلاقك ، أو : من أنك منطلق) ، ومكسورة الهمزة في عدم احتياجها إلى شيء من هذه العوامل تختلف اختلافاً أولياً عن المفتوحة ، نظراً إلى استقلال جملتها فائدة ومعنى ، ولا يبقى فرق بين قولك: (إنّ زيداً

(٩) م . ن /٢٩٣ .

(١٠) المرتجل في شرح الجمل : (مكتوب على الآلة الكاتبة ، رسالة ماجستير — جامعة القاهرة ١٩٧٢) — /٢١٨ . وانظر : كتاب سيبويه : (القاهرة ١٣١٦هـ) — ١/٤٦١ . معاني القرآن للاخفش الاوسط : (مخطوطة مكتبة استانة قدس ، مدينة مشهد : رقم ٣ : ٦٩ ، ٢٢٠) / او ٤٧ظ ، عن رسالة الاستاذ : عبدالامير محمد امين الورد : منهج الاخفش الاوسط في الدراسة النحوية : (بيروت ١٩٧٥) — /٣٣٦ .

منطلق ، وبين : زيدٌ منطلق) إلا معنى التوكيد ، ولذا صحَّ أن تقع في صدر صلة الموصول في مثل قوله تعالى : «وآتيناهُ من الكنوزِ ما إنَّ مفاتحَه لتنوء بالعُصبةِ أُولي القوة» (١١) خلافاً للأخرى في قلبها معنى الجملة إلى الإفراد ، ومن وهم النحاة اعتبار جملتها في حكم المصدر المؤكد ، ولولا إرادة التأكيد بها عندهم ، لكان المصدر أحق بالموضع منها كما نفهم من كلام ابن يعيش (١٢) ، وعندي في إفادتها التأكيد رأي ، سأعرض لشرحه فيما بعد .

* * *

تبين لنا أن بعض النحاة يظن مفتوحة الهمزة فرعاً على المكسورة في نظر سيبويه (١٣) والمبرد (١٤) وابن السّراج (١٥) ، لأنهم قالوا في : (إنَّ وأخواتها) : (الحروف الخمسة) ، ولم يعدّوا المفتوحة للسبب المشار إليه ، وهو مذهب الفراء أيضاً ، وقيل : العكس (١٦) ، وقد رجح ابن أم قاسم المرادي الرأي الأول ، وأكد صحته بما يأتي :

١ ــ الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد ، بخلاف المفتوحة ، والأصل : أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه ، أو مفرداً من كل وجه .

٢ ــ المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة بخلاف المفتوحة .

٣ ــ المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به ، كقولك : (عرفت أنك بَرٌّ : إنّكَ بَرٌّ) ، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة ، و المرجوع إليه بحذف : أَصلٌ .

---

(١١) القصص ، الآية ٧٦ .

(١٢) شرح المفصل : (القاهرة . غير مؤرخ) ــ ٥٩/٨ .

(١٣) الكتاب ٢٧٩/١ .

(١٤) المقتضب : (القاهرة ١٩٦٣ ــ ٦٨) ــ ١٠٧/٤ .

(١٥) الأصول في النحو : (النجف ١٩٧٣) ــ ٢٧٧/١ . والموجز في النحو : (بيروت ١٩٦٥) ــ / ٣٧ .

(١٦) الجنى الداني في حروف المعاني : (مكتوب على الآلة الكاتبة ، رسالة ماجستير ــ جامعة بغداد ١٩٧١) ــ / ٣٦٤ .

٤ — المكسورة تفيد معنى واحداً ، وهو التوكيد ، والمفتوحة تفيده ، وتعلق ما بعدها بما قبلها ، فكانت فرعاً .

٥ — المكسورة أشبه بالفعل ، لأنها عاملة غير معمولة ،كما هو أصل الفعل.

٦ — المكسورة كلمة مستقلة ، والمفتوحة كبعض آسم (١٧) .

وهذه الإشارات التقويمية تضع أيدينا على طبيعة كل واحدة من هاتين الأداتين ،ومن أبرزها المشابهة الإستعمالية بين المكسورة وبين الفعل من حيث وضعهما في التراكيب وآستقلالهما المعنوي وأثرهما الإعرابي ، والمفتوحة كالمصدر ، ينصب عاملاً وينتصب معمولاً ، كما في قولنا : (درساً الدرسَ) ، ومن ثم لايتحقق لها آستقلال معنوي ، يرفعها إلى درجة المكسورة قوة وتأثيراً .

* * *

حمَل النحاة على الربط بين (إنَّ وأنَّ) تقديرهم لشكلهما الكتابي الواحد، وإهمالهم وظيفة كل منهما مستقلة عن قسيمتها ، وهم قد قرروا — كماقدمنا — : أنَّ المفتوحة مع معموليها مختصة بحكم إعرابي مساوٍ لحكم المصدر المساوي لها في الدلالة ، وليست كالمكسورة التي تؤكد الجملة الاسمية توكيداً محضاً، وهي ليست حرفاً مصدرياً (١٨) ، لأنهما حرفان مختلفان كل الاختلاف، قال الكنغراوي : «إنَّ : لتحقيق مضمون الجملة ، وأنَّ : لتأويلها بالمصدر »(١٩) ليس غير ، وحين نعمد إلى إثبات ما رأيناه ، لانجهل أن منطق اللغة يرتب علينا الاخلاص لمقتضيات العنوية اللغوية مجردة من تدخل العقل والفلسفة ، لما بين هذين المنطقين من آلتعارض الواضح ، لكي يكون الفكر النحوي قائماً في أرضه الخالصة ، ولكن الواقع جافى هذا الفرض ، وخالفه مخالفة كبيرة ، فلا ننكر — اليوم — مافي نحونا من سمات عقلية مشهودة، ونحن حين نتناول مسألة التركيد بـ : (إنَّ وأنَّ) مسوقون إلى دائرة العقل

---

(١٧) م.ن / ٣٦٤ — ٣٦٥ .

(١٨) دراسات نقدية في النحو العربي : (القاهرة ١٩٥٧) — ١٩٢/١ .

(١٩) الموفي في النحو الكوفي : (دمشق ١٩٥١) ، مجلة المجمع العلمي العربي ، مج ٢٦ / ٤٠٨ .

بالضرورة ، معتبرين هذا المسلك منهجاً من مناهج البحث ، التي لايمكن الإغضاء عنها أو الفكاك منها .

يقول البصريون : إنَّ : مؤكدة للجملة ، واللام مؤكدة للخبر (٢٠) في مثل قوله تعالى : «فإنَّ الله لغنيٌّ حميد» (٢١) ، لأننا لانحتاج بأي وجه من الوجوه إلى توكيد الموجود الواجب الوجود سبحانه وتعالى ، واللام آتية لتؤكد لنا أنه غنيٌّ ومحمود بذاته ، وقد صح الجمع بين أداتي التوكيد هاتين ، لتباين في طبيعة كل واحدة منهما عن الأخرى غاية وعملاً ، فلا يخفى علينا أن في الآية ونظائرها من الكلام تأكيدين :

الأول : توكيد مضمونها كاملاً بالحرف العامل معنى وإعراباً، وهذا أمر لامشاحة فيه .

الثاني : توكيد جزئها القائم بمعناه اللغوي المفرد ، وهو الخبر المسند تحقيقاً إلى الأسم بواسطة اللام .

فإذا قيل : كيف يكون لـ : (إنَّ) توكيد المضمون كاملاً ، وهي معلقة ممنوعة عن التسلط على الخبر بسبب وجود اللام قبله ؟

والجواب: أن اللام حققت الخبر وصفاً للاسم،والصفة عادة قائمة بالموصوف ، لأنها عَرَض من أعراضه ، وحين يتحقق وجود الشيء ، فالممكن عقلاً وواقعاً وجود أعراضه وصفاته (٢٢) أيضاً . ومن هنا لايتوقف أثر : (إنَّ) عند حدود الأسم دون الخبر في الجملة،بل يتعدّاها إليه كذلك في المعنى- الذي هو ، التوكيد دون اللفظ ، وعلى هذا يكون التعليق حجباً للأثر الإعرابي الذي ينتظر من الأداة أن توقعه على طرفي الجملة اسماً وخبراً ، ولكنه بسبب وجود اللام يقع على الاسم فقط ، ولا ينال الخبر منه شيء ، بخلاف الإلغاء الذي هو ترك العمل لفظاً ومعنىً بلا مانع ، وإذا كانت الجملة الاسمية مستقرة عند العربي مبتدأ وخبراً ، فإن اجتماع اللام وإنَّ المكسورة فيها ، يعطيها شيئاً

(٢٠) اللامات : (دمشق ١٩٦٩) -/٦٦ .
(٢١) ابراهيم ، الآية ٨ .
(٢٢) أنظر : التحقيق التام في علم الكلام : (القاهرة ١٩٣٩) - /٥٨ .

ويفقدها شيئاً آخر ، فالحرف المشبه بالفعل يحيلها عن صورتها الأولى ، فيكون فيها نصب ورفع وتوكيد سياقي عام ، كما يتحقق لها باللام توكيد رجعي ، يرتدّ بالخبر المسند ، فيجعله صفة مستقرة في المسند إليه ، فتقوى عناصر التركيب وتتشابك . وكان هذا ممكن الحصول لو لم يفترض منطق اللغة وناموسها الخاص عدم صحة اقتران اللام بأنّ المفتوحة في أية جملة من الجمل ، فتعذر اقترانهما أولاً ، ثم لم يكن للأداة المفتوحة من التوكيد ما للمكسورة ثانياً ، وهذا مانميل إليه متتنعين .

إن الفيلسوف أبا نصر الفارابي حين فحص : (إنّ) المكسورة ، أشار إلى أنها من الحروف التي تقرن بالشيء ، فتدل على ثبوت وجوده و الوثوق بصحته ، كقولنا : (إنّ الله واحد ، وإنّ العالم متناهٍ) ، ولا يذكر المفتوحة لمثل هذا الغرض صراحة ، ولكنه في بعض كلامه ، يتناولهما معاً ، فيؤكد دلالة الأولى على معنى الثبات والدوام والكمال والوثاقة — على حد قوله — من الوجود ، ومن العلم بالشيء ، ثم يقول : «موضع : إنّ وأنّ في جميع الألسنة بيّن ... من ذلك في اليونانية : (أن وأوْن) وكلاهما تأكيد ، إلاأن : (أوْن) الثانية أشد تأكيداً ، فإنه دليل على الأكمل والأثبت والأدوم ، فلذلك يسمون الله تعالى : بـ : (أوْن) ممدود الواو ... ، فإذا جعلوه لغير الله قالوها (أنْ) مقصورة ، ولذلك تسمّي الفلاسفة الوجود الكامل : (إنّيّة) الشيء ، وهو بعينه ماهيته ...» ، وينتهي إلى أن الأداتين العربيتين لاتستعملان إلا في الإخبار دون السؤال (٢٤)، والإخبار مظنة لوقوع الشك فيه ، فاقتضى الموقف التأكيد المناسب لوضع المستخبر من خلو الذهن أو الشك أو الإنكار ، وقد نقل عبدالقاهر الجرجاني : أن الكندي الفيلسوف قال : إني لأجدُ في كلام العرب حشواً ، فقيل له : في أي موضع وجدت ذلك ، فقال : أجد العرب يقولون : (عبدالله قائم) ، ثم يقولون : (إنّ عبدالله قائم) ، ثم يقولون

(٢٣) الألفاظ المستعملة في المنطق : (بيروت ١٩٦٨) — / ٤٥ .
(٢٤) الحروف : (بيروت ١٩٦٩) — / ٦١ .

: (إنَّ عبدالله لقائم) ، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد . فأجيب : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم : عبدالله قائم : إخبار عن قيامه ، وقولهم : إنَّ عبدالله قائم : جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : إنَّ عبدالله لقائم جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرار المعاني (٢٥) ، والإستعمال الأخير عند الفرّاء لايقع إلا جواباً تحقيقاً بعد نفي على حد مانقله الزجاجي ، وقال : «كأن قائلاً قال : (مازيد قائم) ، فقلت : (إنَّ زيداً قائم)، فأدخلت (إنَّ) في كلامك تحقيقاً بأزاء (ما) النافية في كلامه ، فإن قال : (مازيد بقائم)، قلت: (إنَّ زيداً لقائم) ، فجعلت : (إنَّ) بإزاء : (ما)، واللام بإزاء الباء (٢٦) ، وهذه اللام هي التي سماها أبو جعفر النحاس : (لام التوكيد) ، ووصفها بقوله : «لاتكون إلا بعد إنَّ الشديدة المكسورة الهمزة ... ولايجوز فيها غير هذا ، لأنها تخفض الألف التي قبلها ، وترفع الخبر الذي بعدها»(٢٧) ،والألف المذكورة هي همزة (إنَّ) لاغير ، فلو كانت مفتوحة ، لتعذر قبول اللام في الجملة على وجه ماقدمنا ، ولاقتضت طبيعة المعنى وجود عامل تتعلق به الجملة بصورة من الصور ، فلا يظهر أثر للتوكيد ، ونسيج الجملة يدعونا إلى لمّ جزئيات متعددة ،لنجعل منها المفرد الفاعل ، أو المفعول به ،أو المضاف إليه ، فالأداة في سبيل هذا أشبه ماتكون بحروف المباني المعروفة ،التي تتكون منها المفردات اللغوية عامة ، فلا توكيد ولا تحقيق ، بل تأويل ووصل وبناء

* * *

في ضوء ماتقدم أستقر لدينا أن هاتين الأداتين :(إنَّ وأنَّ) لاتتقاربان وظيفة على وجه التحقيق ، وإن كان ثمة من قرابة ،فهي بين المفتوحة منهما ، وبين : (أنْ) الناصبة للمضارع ، وليس بين : (إنَّ وأنَّ) ، فالناصبة

(٢٥) دلائل الإعجاز : (القاهرة ١٣٣١هـ) — /١٦٩ .
(٢٦) اللامات /٦٠ .
(٢٧) رسالة في اللامات : (بغداد ١٩٧١) ، مجلة المورد ، مج ١/١٤٧ .

للمضارع مصدرية ، ومدخولها هو الجملة الفعلية ، وأنّ مصدرية أيضاً ، ومدخولها هو الجملة الاسمية ، وإشارة النحاة إلى التأكيد بالمفتوحة مخالفة للمفهوم من أفصح النصوص العربية ، إذ لم تفرق هذه النصوص من حيث درجة التوكيد بين عبارتي : (علمتُ بأنكَ مسافرٌ ، وعلمتُ بسفركَ) ، وإلا لوجب أن نقول : إن عبارة : (أُريد أن أُسافر) ، آكد من عبارة : (أُريد السفر) ، وما علمنا أحداً قال بهذا (٢٨) ،لعلمنا بتناظر هذين النوعين من المصادر حكماً ودلالة . وإذا قرأنا الاشارة الثالثة من إشارات المرادي المتقدمة أدركنا أن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ماتتعلق به ، فقولك : (علمت أنك مسافر) ، لايؤدي دلالة أكبر من : (علمت سفرك) ،وليس في الجملة أي ملحظ للتوكيد ،مع إصرار بعض الباحثين على وجوده آقتناعاً بما يتلقاه في الدرس البلاغي ،وفي هذا إغفال للحاجة التي آقتضت وجود مفتوحة الهمزة صدراً في الجملة كما بيّنا آنفاً ،ولا يكون توكيد الجملة الاسمية بهذه الأداة إلا بعد إسقاط ما تتعلق به من آلعوامل، والتحول من فتح الهمزة إلى كسرها لزوماً ،وهذا آلتحول نقل للمضمون من الإفراد العرفي أو آلسبك أو التأويل إلى التركيب ، وبعبارة أخرى : من المصدر إلى الجملة ، وتوكيد الحمل أمر معروف تدعو إليه ضرورات خاصة ، يهتم بها البلاغيون ، وإذا قلنا مؤكدين : (السفرَ السفرَ) ، أو : (عانيتُ السفرَ نفسَه) ، فإن هذا لا يُناظر المصدر المؤول : (أنك مسافر) مجرداً من آلعامل لفساد معناه وقصور دلالته ، فوجود عامله ضرورة لازمة لابد منها ، ولو أردناه كامل آلدلالة من غير عامل كسرنا همزته ، وأخرجناه من الإفراد المعنوي العرفي إلى المضمون الإسنادي المركب ، وكسر الأداة يجعله خبراً طلبياً من الزاوية البلاغية ، وهو بلا أداة خبر آبتدائي لاوجه فيه للتوكيد (٢٩) ، فإذا قلت :

---

(٢٨) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها : (بيروت ١٩٧٢)– ٢/٢٢ – ٢٣ ،الهامش

(٢٩) أنظر : المبسط في علوم البلاغة : (بيروت ١٩٦٢) – /٢٦ .

(عرفت أنك مسافر) ، أصبحت الأداة عنصراً أصيلاً في بناء المصدر ، وليست إضافة خارجية ، تطرأ على التركيب ، لتؤكده وتقويه ، كما تفعل (إنّ) المكسورة ، فالمصدرية إذن صفة لازمة للمفتوحة ، وحين نصرح بالمصدر المؤول ، فإن أداته لاتفيد توكيداً كما نقل المرادي عن بعض النحاة (٣٠) . فإذا كان احتمال كونها مؤكدة متوقفاً على عدم التصريح بالمصدر ، فإننا نرى السهيلي يقول : «أنّ المشددة إنما تؤول بالحديث على نحو قول سيبويه ، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسماً محضاً ، نحو : (علمتُ أنّ الليث الأسد) ، وهذا لايشعر بالمصدر »(٣١) .

تعني إشارة السهيلي إلى التأويل بالحديث : توهّم التأويل واقتراضه من الناحية المعنوية فقط ، مع بقاء الجملة على وضعها اللفظي المركب المعروف ، وهذا الوضع يجعلها تناظر المكسورة وظيفة وعملاً ، وتوهم تأويلها مع معموليها غير مقصود لذاته ، لأن دخولها على الجملة الاسمية لم يقع لتوكيد المصدر المؤول قصداً ، بل لتأكيد الإسناد بين الاسم والخبر ، إذ لو كان القصد تأكيد المصدر المؤول ، فإن الميل إلى الإقتصاد والإختصار يجعل المصدر الصريح أحرى بالإستعمال منه على ما فهمنا من ملحظ ابن يعيش فيما تقدم . ومن ثم فلا حاجة للإتيان بها عند الأغلبية إلا للتوكيد ، وهذا قائم على وصف نسج الجملة الظاهر فقط . وأنا أتمثل التوكيد المظنون في المفتوحة وجملتها وكأنه من قبيل ماقيل في وصف المفردات: (زيادة المبني زيادة في المعنى) ، والأمر ليس كذلك ، لعلمي أن هذه الأداة ، و(أنْ) الداخلة على المضارع والماضي ، والتفسيرية الداخلة على الأمر في الحقيقة حرف واحد ، يشدد إن دخل على الجملة الاسمية ، ويخفف إنْ دخل على الجملة الفعلية ، تقول :

— علمت أنّك مسافر .

— أُريد أنْ تذهب معي .

---

(٣٠) الجنى الداني / ٣٦٤ .

(٣١) مغني اللبيب : (القاهرة ١٩٧٢) — ١/ ٤٠ .

— سافر زيد بعد أن غربت الشمس .
— كتبت إلى أبي أنْ أرسل لي كتاباً .

ففي كل عبارة جملتان ، أولاهما : ابتدائية ، والأخرى : معمولة ، ربطت بالإبتدائية بأداة الوصل : (أنْ) أو : (أنّ)(٣٢) .

ومنهج الوصف في درسنا الحديث يحملنا على الإشارة إلى أن سيبويه والأخفش الأوسط وابن الخشاب استجازوا إحلال اسم الإشارة : (ذاك) محل مفتوحة الهمزة مع معموليها (٣٣) لاستوائها مع المفرد في دلالتها ، والنحاة عامة لايختلفون في إحلال المصدر الصريح محلها ومحل معموليها أيضاً ، ولهذا سماها الدكتور مهدي المخزومي : (أداة وصل) (٣٤) ، لأنها وصلت أطراف الجملة الاسمية ، وجعلتها : مفرداً عرفياً كما سميناه ، ومصدراً مؤولاً كما استقر عليه النحاة .

* * *

حين نعمد إلى تقرير مذهب المخزومي في هذه الأداة ، وقد أخذت منه شطراً وافياً من الاهتمام ، نجده يشير أولاً إلى أنّ لإرادة التوكيد في العربية أدوات ، منها مايختص بالاسم فقط ، ثم لايذكر إلا مكسورة الهمزة التي تؤكد النسبة في الجمل ، ووظيفتها تثبيت الشيء ، حين يكون المخاطب طالباً ذلك(٣٥) ، ولا يعرض للمفتوحة مرادة للتوكيد البتة ، ويعالجها في باب عقده بعنوان : (أدوات الوصل في العربية) ويقول :

من الوظائف التي تؤديها الأدوات في الكلام : الوصل ، وأدوات الوصل التي عرض لها النحاة : (ما ، وأنْ ، وأنّ)، ويسمونها : (أدوات المصدر)،

(٣٢) الوجيز في فقه اللغة : (حلب ١٩٦٩) — /٣٢٣ — ٣٢٤ .
(٣٣) انظر : هامشنا العاشر .
(٣٤) في النحو العربي ؛ نقد وتوجيه : (بيروت ١٩٦٤) — /٣١٢ .
(٣٥) م.ن /٢٣٧ ، وانظر كتابه : في النحو العربي ؛ قواعد وتطبيق : (القاهرة ١٩٦٦) — /١٥٦ .

ويسمون الجمل التي بعدها : (صلات) (٣٦) .

أما (أنّ) فهي عندهم من أخوات (إنّ) المكسورة الهمزة ، تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنسخ حكمهما ، وتنصب الأول ، وترفع الثاني ،وراحوا يبحثون عمّا منحها القوة على العمل ، فتوصلوا إلى أنها في معناها وفي لفظها، فمعناها : (أوكد) ، ولفظها على ثلاثة ، وهو الذي استقر عليه الفعل العربي، فعملت العملين المشار إليهما ، وذلك مالم يكن لعامل غير الفعل ، ومع أنهم يصرّون على أنها كالمكسورة ، تؤكد مضمون الجملة وتحققه على حدما قاله الزمخشري في : (المفصل/٢٩٣)، يعرضون لها في مواضع أخرى مع مايعرضون له من الموصولات الحرفية ، وقد قال ابن هشام في : (المغني ٤٠/١) : «إنها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر ، فإن كان الخبر مشتقاً، فالمصدر المؤول من لفظه ، تقدير ؛ بلغني أنك منطلق : (بلغني الإنطلاق).. ، وإنْ كان جامداً،قدّر بالكون ، نحو : بلغني أن هذا زيد ، تقديره: (بلغني كونه زيداً) ، لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: هذا زيد،وإن شئت: (هذا كائن زيداً) ،إذ معناهما واحد».

وعلى هذا يكون لها في الكلام عندهم وظيفتان (٣٧) :

الأولى : إنها أداة توكيد عاملة .

الثانية : إنها موصول حرفي ، يؤتى به ليؤول مابعده بالمصدر .

وهذا الإزدواج عند المخزومي مما يعسر إدراكه ،وحقّ له مثل هذا التصور، إذ كيف يتأتى لها أن تكون عاملة مؤكدة ،وهي لا تأتي إلا لغرض التأويل بالمصدر .وواضحٌ نَظَرِه في هذه المسألة : أن لأدوات الوصل الثلاث وظيفة غير ما تصوره النحاة ،ذلك أنها أدوات استخدمتها اللغة وسائل لوضع الجمل مواضع المفردات ، وتحميلها معانيها الاعرابية من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها ، فليس في قولنا : (يسرني أنّ محمداً معافى)، أن تؤكد مضمون

---

(٣٦) في النحو العربي ؛ نقد وتوجيه/٣١٢ومن أدوات المصدر إضافة إلى ماذكره: لووكي ايضاً.

(٣٧) م.ن. /٣١٥ .

مابعدها ، كما زعم الزمخشري وغيره ، ولا أن تعمل فيه نصباً ورفعاً، كما زعم النحاة ، أما كونها غير مؤكدة ، فذلك مايرى من استعمالاتها ،لأنها كما تجيء بعد أفعال تدل على الاعتقاد أو اليقين، نحو :(علمت أنك على حق، وأيقنت أنك على صواب) ، تجيء بعد أفعال تدل على الظن أو الشك أيضاً، نحو : (ظننت أنك مخطيء،وأشك أنك مصيب). وإذا كانت على زعمهم مؤكدة ، فإن هذا يقوم على مايمثلون به غالباً بما يشعر بالتوكيد ،يصدّرون القول بالعلم أو الإعتقاد أو اليقين . ولكن : أيبقى لها مثل هذه الدلالة، لو سبقت بظن أو شك ،أو ليس هناك من التعارض الواضح بين مازعموه لها من توكيد وتحقيق وبين ماسبقها من ظن وشك ..؟ . و الظن رجحان أحد الطرفين لا الاعتقاد بأحدهما ، والشك تساوي الطرفين ،فضلاً عن رجحان أحدهما على الآخر ،فكيف يتسلط الظن والشك على مانُصّ على على تحققه (٣٨) ..؟

وربما يسأل سائل : لماذا سماها المخزومي : (أداة وصل) ، ولم يسمها : (مصدريّة) ...؟ . وردّه على هذا : أن الأفعال ليس لها ما نسب إليها من قدرة على العمل ، فضلاً عن الأدوات ، وليست الحركات في أواخر الكلمات في أثناء الاستعمال آثار العوامل ، ولكنها من عمل اللغة نفسها ، مما افترضته أساليبها وأصولها الثابتة ، وهذه المسألة ليست مدار بحثنا ، وحسبنا أن نلفت النظر إلى أنه لخص لنا وجهة نظره في تسمية هذه الأداة وعملها ، مشيراً إلى أنها ليست للتوكيد ، وليست عاملة ، ولكنها أداة وصل وواسطة تعبير ، تستخدم لتصنع من الجملة ، التي لم تكن — في تركيبها وهيئتها — لتكون مبتدأً أو فاعلاً أو مضافاً إليه مثلاً جملةً تقع في موضع المبتدأ والفاعل والمضاف إليه ، فجملة : (محمد قائم) لاتصلح أن تكون فاعلاً ، ولا تصلح أن تلي فعلاً متعدياً ، فتحل محل مفعوله ، فلا يصح أن يقال : (أعجبني

---

(٣٨) م.ن. /٣١٦ — ٣١٧ .

محمد قائم) مثلاً ، لأنه تأليف ضعيف ، لم تستسغ اللغة مثله ، فتوصلت إلى استخدام : (أنّ) واسطة لجعل هذه الجملة فاعلاً ، ولو كانت تقصد إلى تأويل ما بعدها بالمصدر ، لاستراحت إلى المصدر من أول ، ولاستغنت به عن استعمال الجملة ، وقد رأى الزمخشري في : (المفصل / ٢٩٣) : أنّ : (ما ، وأنْ) هما الحرفان المصدريان ، ولم يذكر : (أنّ) معهما ، وهو إذا لم يخالفه التوفيق في اعتبار هاتين الأداتين مصدريتين ، ولا في اعتبار : (أنّ) للتوكيد ، فقد وفق في نفي مصدريتها خلافاً لآخرين ، ولا سيما ابن هشام الذي فصل ذلك في : (المغني ١/٤٠) ، وذهب مذهباً بعيداً ، حتى أدى به القول إلى أن يتصيّد مصدراً من الكينونة للجمل التي لم يكن المسند فيها مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق (٣٩) على نحو ما قدمنا .

ووجه اعتراضنا على الدكتور المخزومي : إشارته إلى أن اللغة لو كانت تقصد إلى تأويل ما بعد : (أنّ) بالمصدر ، لاستراحت إلى المصدر الصريح من أول ، ولاستغنت به عن استعمال الجملة ، فنفيها تجاهل لمبدأ التوسع المعمول به في أصول الكلام العربي ، ولولاه لوجد المتكلم نفسه محاطاً بحدود من وجوه الاستعمال ، ولما وجد الفرصة للمجاز والاستعارة والكناية مثلاً ، ومقولة النيابة في حروف المعاني وجه من وجوه الاتساع اللغوي ، الذي يرفد المتكلم ، ويمدّه بالجديد المناسب من طرائق القول ، واصطناع المصدر المؤول في موضع الصريح من هذا الباب نفسه ، وهو من قبيل الرخص الكلامية التي لا غبار عليها ، كما أن هذه الأداة — واصلةً أو مصدريةً — مسألة ليست من الضخامة بحيث نتقيد بأحد هذين المصطلحين لا نعدوه ، وهما عندنا يتقاربان إلى حد التداخل والترادف .

وإذا كان تمثّلُ النحاة لجملتها قد حملهم على القول بتوكيدها ، والمصدر الذي هو الصورة التوهمية أو الذهنية لهذه الجملة لا يظهر فيه أي أثر للتوكيد ، فقولهم هذا تسوية قسرية بين المؤكد وغير المؤكد ، وهذا أمر غير مقبول .

(٣٩) م.ن /٣١٧ — ٣١٩ .

وإذا كان بمقدورنا أن نفتح همزتها أو نكسرها في بعض الأحوال، فإنها باقية على اختصاصها بعملها الوظيفي في الجملة، وهو التأويل بالمصدر، أو الوصل بين أجزاء الجملة، إلا إذا أخذنا بنظر الاعتبار كون الرخصة بين الفتح والكسر تستأدي المتكلم استعمال الأداة مصدرية وموكدة معاً، وتسوّغ له أن يعدها هذا المعد، فتكون إفادتها التوكيد فرعاً على إفادتها المصدرية، نظراً إلى إطّراد هذه وسعتها في حالات وجوب الفتح، وحالات جواز الوجهين، وانحباس الإفادة الازدواجية في حالات الجواز فقط لا يكون إلا بمراعاة الأصل وضيق الفرع، كما هو العرف الجاري في مختلف الأشياء.

لقريب من هذه التصورات، أو التعليلات — فيما أُقدّر — لم يتعرض بعض الدارسين لبيان مواضع كل واحدة من الأداتين لاختلافهما، و استقلال كل واحدة منهما برأسها كما نقل السيوطي (٤٠)، واللغة كلما أرادت المصدر استعملت المفتوحة، وكلما أرادت الجملة استعملت المكسورة (٤١)، وعندي أن هذا يرجعنا إلى نقد الضابط العام الذي قررناه من كلام الزمخشري وابن مالك وابن هشام أول هذه الدراسة، إذ المصدر لا يسد مسد الجملة في كل الأوضاع الكلاميّة، ولم يقل ابن مالك في بيته الذي قدمناه: «لسد مفرد مسدها»(٤٢)، لأن المفرد قد يسد مسدّها، ويجب معه الكسر، نحو: (ظننت زيداً إنه قائم)، ولا يصح: (ظننت زيداً قيامه) (٤٣)، وحين يسد المصدر مسدّها في غير مواضع وجوب الفتح، فإن استعمال المكسورة أو المفتوحة أمر يطمأن إليه افتراضاً، ولكن النحاة يقررون الأصلح في كل حالة من تلك الأحوال، فإذا ورد هذا الحرف الناسخ بعد: (إذا الفجائيـة) مثلاً، في نحو قول الشاعر:

---

(٤٠) همع الهوامع؛ شرح جمع الجوامع: (القاهرة ١٣٢٧هـ) — ١٣٨/١.

(٤١) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ٢٢/٢.

(٤٢) أنظر: هامشنا الخامس.

(٤٣) شرح الأشموني، وعليه: حاشية الصبان: (القاهرة، غير مؤرخ) — ٢٧٤/١.

وكنتُ أرى زيداً — كما قيل — سيداً
إذا أنّـه عبدالقفا واللهازم (٤٤)

فالكسر أولى فيه ، لأنه لا يحوج إلى تقدير ، والتقدير مع الفتح : إذا العبودية حاصلة . فالمصدر المؤول مبتدأ ، وخبره محذوف ، كما تقول : (خرجت فإذا أنت) ، أي : (مقبل) . وإذا كان ابن السراج في قوله : «متى وجدت المكسورة والمفتوحة تقعان في موقع واحدٍ ، فاعلم أن التأويل مختلف ، وذلك نحو قولهم : (مررت فإذا أنه عبدٌ ، وإذا إنه عبد) ، فإذا فتح ، فكأنه قال : مررت فإذا العبودية ، وإذا كسر ، فالتأويل تأويل الإبتداء ، فكأنه قال : فإذا هو عبد»(٤٥) ، لم يرجح وجهاً من هذين ، فليس بصعب على المتذوق إدراك أيهما أقرب إلى نفسه ، وأحرى بالاستعمال ، لأنه إذا نظر إلى وظيفة الأداة في الجملة ، استحسن مباشرة استعمال الكسر ، لأنه ضمين بالتوكيد ، ولا يقوم للفتح عليه فضل إطلاقاً ، لما فيه من تأويل خالٍ من التحقيق والتوكيد على نحو ما فصلنا سابقاً .

إذا كان نحاة العربية قد تناولوا : (إنّ وأنّ) باعتبارهما عاملتين نصباً ورفعاً ، فإن في كتبهم غناءً ووفرة ، ولا جناح على الباحث الذي يريد التعمق في خفايا النحو ، إذا نظر في اللغات السامية ، لعله يجد في ظواهرها ما يوضح له الخفي من أسرار ما يعالج من موضوعات نحوه العربي ، و نحترز هنا ونقول : إن قواعدنا العربية ثابتة راسخة ، وإن اجتهاداً من هذا النوع لا ينبغي له أن يمسها ، بل يقتصر على تفسيرها فقط (٤٦) .

---

(٤٤) اللهازم : جمع : لهزمة ، وهي طرف الحلقوم ، ويقال : عظم ناتيء تحت الأذن ، وقوله : عبد القفا واللهازم : كناية عن الخسة والدناءة والذلة . انظر : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : (القاهرة ١٩٧٢) — ١/٣٥٦ — ٣٥٧ .

(٤٥) دراسات نقدية في النحو العربي ١/١٩٢ .

(٤٦) دراسات في فقه اللغة العربية : (بيروت ١٩٦٩) — /ص — ي .

يرى الدكتور السيد يعقوب بكر هاتين الأداتين اسمي صوت(interjection) تركبت المكسورة من : (إنْ +نَ)، والمفتوحة من : (أنْ + نَ) ، وكل من : (إنْ وأنْ) اسم صوت بسيط ، مكون من عنصرين إشاريين هما : الهمزة والنون ، أُضيفت إليهما نون إشارية أُخرى على سبيل التقوية والتأكيد (٤٧) . وليس غريباً أن تكون الإشارة دلالة كل واحدة منهما ، فقد رأى پريشون Perruchon : أن اسم الإشارة : (annu ؛ أنُّ= هذا) في الأكدية ، قد يكون الأصل في حرفي الوصل : (أنْ ، أو : أنَّ) ، وأن الحرف (أنْ ، أو : أنَّ) لابد أنه كان في الأصل إسم إشارة ، وهو يبني رأيه هذا على أنه في معظم اللغات تتفق صيغة حرف الوصل الذي بمعنى : (أنَّ) ، والذي يتقدم الجملة الفرعية مع صيغة اسم إشارة أو اسم موصول في اللغة الواحدة تمام الاتفاق ، وهو يقول : إن هذا الاتفاق التام في الصيغة يرجع إلى أن الجملة الفرعية كانت في الأصل جملة أساسية ، يتقدمها اسم إشارة(٤٨)، والفرعية المشار إليها هي الجملة المعمولة التي تؤول مع الأداة العربية بالمصدر .

أما مكسورة الهمزة فيعرض لها الدكتور يعقوب محققاً معنى الإشارية فيها، ويذكر أن لها في اللغات السامية نظائر كثيرة ، منها : (هِـنِّي — بإمالة طويلة في الآخر) ، التي بمعنى :(أنظر) في العبرية ، وهذه الأداة العبرية مركبة أيضاً لابسيطة ، قوامها :(هِنْ + نِي) بإمالة طويلة (٤٩) . والمعنى الفعلي المتعدي : (أنظر) الذي تؤديه : (هِـنِّي) العبرية متطور عن المعنى الإشاري : هذا أو ذاك ، الذي كان لها في الأصل ، وهذا المعنى الفعلي هو السبب في نصبها الاسم والضمير بعدها على المفعولية ، كما ورد في :(سفر التكوين ٢٢ : ٧): (وَيُومِر هِنِّي هاإيش وها عِصِيم)= (فقال : هاهي النار وها هو الحطب)، وكما في السفر نفسه : (٢٢ : ١) : (وَيُومِر إلاوْ أبْراهام وَيُومِر

(٤٧) ن.م /٤٥ ، ٤٨ .
(٤٨) ن.م /٥٦ ، الهامش .
(٤٩) ن .م /٤٨ .

هِـنّيني) = (فقال له يإبراهيم ، فقال : هاأنذا) .

ففي المثال الأول نصبت : (هاإيش = النار) على المفعولية ، وإن لم تظهر علامة النصب ، لأن حركات الإعراب زالت من العبرية ، وفي المثال الثاني نصبت ضمير المتكلم بدليل وجود نون الوقاية قبله : (ني) (٥٠) .

وقد تستعمل هذه الأداة مع جملة اسمية أو فعلية ، مثال الاسمية من (سفر التكوين(٢٨ : ١٥) : (وهِـنّي أنُوكِـي عِـمّاك) = (وها أنا معكَ) ، و الأداة هنا لا تعمل في الضمير : (أنوكي) الذي تبتدىء به الجملة الاسمية ، إذ هو ضمير رفع منفصل ، ولكنها تعمل في ضمير الغائبين في السفر نفسه : (٤٠ : ٦) : (وَيَـرَ أُوتام وهِـنّام زو عَـفيم) = (ورآهما فإذا هما مغتمان)(٥١).

وقد رأى إڤالد Ewald : أن لهذه الأداة في نفسها القدرة على نصب الاسم أو الضمير الذي تشير إليه (٥٢) ، ويفهم من هذا أن تضمُّنَها معنى الفعل المتعدي ، ليس هو السبب في كونها أداة عاملة .

وقد استنتج السيد يعقوب بكر بعد مثال ساقه من (سفر التكوين ١٢ : ١١) أيضا دليلاً على دخولها على الجملة الفعلية (هِـنّي — نا يدَ ْعتي كِـي إشّايفَـت مَـرئى آتْ) = (إني أعلم أنك امرأة جميلة المنظر)، أن هذه الأداة كانت تستعمل في أول الأمر مع المفرد، فتنصبه على المفعولية بما فيها من معنى الفعل المتعدي: أنظر ، ثم صارت تستعمل أيضاً مع الجملة الاسمية ناصبة المبتدأ فيها ، وفي هذه الحالة يكون هذا المبتدأ مفعولاً به، ويكون الخبر خبراً لمبتدأ محذوف ، فتقدير فقرة سفر التكوين (٤٠ : ٦) هو: (.... وهِـنّام / هِـيم / زُوعَـفِـيم) =(وانظرهما / هما / مغتمان) (٥٣) .

---

(٥٠) =كذلك .

(٥١) ن.م /٤٩ .

(٥٢) = كذلك ، الهامش عن كتاب :

Ewald (H.) Ausfuhrliches Lehrbuch der hebraischen Sprache,8th. e.d., Gottingen 1870, P.650

(٥٣) دراسات في فقه اللغة العربية /٤٩ .

والمرحلة الثالثة من تطور استعمال هذه الأداة العبرية دخولها على الجملة الاسمية دون أن ينصب المبتدأ ، ودخولها على الجملة الفعلية وفي كلتا الحالتين يكون المعنى الإشاري فيها منصباً على الجملة بأسرها لا على أحد جزئيها . ومما يؤيد ما زعمه صاحب هذا المبحث اللغوي الفقهي من معنى الفعل في بعض استعمالات هذه الأداة (٥٤)، أنه قد تدخل عليها نون التوكيد الخفيفية متوسطة بينها وبين ضمير النصب في الأحوال الآتية :

(هِنَّنِّي) = أنظرني ! هأنذا .

(هِنَّكَّا) = ها أنت ذا .

(هِنَّنُّو) = ها نحن ذا .

وغني عن القول أن نون التوكيد مختصة بالدخول على الأفعال (٥٥) .

وهذا المعنى الفعلي هو أيضاً السبب في نصب إسم : (إنَّ) العربية، فقولنا : (إنَّ زيداً قائم) ، تقديره : إنَّ (= انظر) زيداً ! (هو) قائم .فقائم ليس في الواقع خبراً لزيد ، فإن زيداً مفعول به لإنَّ ،ولكنه خبر لضمير محذوف تقديره: هو ،وهذا يفسر السبب في خروج إسم(إنَّ)على القاعدة التي بسطها الاستاذ المرحوم إبراهيم مصطفى في كتابه :(إحياء النحو / ٥٣) :من أن الرفع علم الإسناد (٥٦) .

قال نولاكه Noldeke :إنَّ : (إنَّ) قريبة في المعنى من الفعل (٥٧) ، بل إنَّ تضمنها معنى الفعل أمر متفق عليه عند نحاة العربية ، وهذا الفعل هو حققتُ أو أكدتُ ، لا أشرتُ، إلا أن يتحمل هذا الفعل معنى الفعلين الأولين ، وقد رأى ركندورف Reckendorf أن الأداتين العربيتين : (إنَّ وأن) كانتا تلفتان نظر السامع إلى مبتدأ الجملة الاسمية بعدهما ،ولكن

---

(٥٤) = كذلك .

(٥٥) ن.م /٥٠ .

(٥٦) =كذلك .

(٥٧) الهامش الثاني على : (الص ٤٠) من :

Zur Grammatik des Classischen Arabisch, Wien, 1896.

بمرور الزمن حلت محل العلاقة الخاصة بين (إنّ أو أنّ) والمبتدأ علاقةأوسع بين (إنّ وأنّ) والجملة الاسمية بأسرها، فلم يعد التأكيد منصباً على المبتدأ وإن ظل منصوباً ، ولكن على الجملة الاسمية (٥٨) كلها، واشتراكهما في وظيفة التأكيد مسألة فحصناها سابقاً بما فيه الكفاية .وكتب النحو تقف وقفات جليلة في درس عمل هاتين الأداتين،لا سبيل إلى عرض خطواتها في هذا الموضع .

وقد وقف الدكتور السيد يعقوب أيضاً على (أنّ) المفتوحة ،ليؤكد فيها معنى : (أنظر) الاشاري أيضاً .لأنه هو الذي سيفسر لنا نصبها للمبتدأ بعدها في الجملة ، فقولنا :(اعلم أن زيداً قادم = اعلم :انظر زيداً ! «هو» قادم) ، فكانت أنّ في الأصل — كما أشاد ركندورف — تلفت نظر السامع إلى زيد ، ولكنها أخذت فيما بعد ، لتشير إلى الجملة كلها :

اعلم هذا : زيد قادم ، وإن ظلّ المبتدأ على النصب (٥٩) ، الذي لايرجعه نولدكه Noldeke وبارت Barth إلى طبيعة الأداة نفسها ،ولكن إلى قياسها على :(إنّ) (٦٠)عملاً ،كقياسها عليها وظيفة في معنى التوكيد عند أغلب النحاة ، وهي من خلال هذا القياس لا تتحمل معنى الفعل المتعدي مباشرة، بقدر ما يكون تحملها له عن طريق المشابهة الاستعمالية بينها وبين نظيرتها العاملة المشيرة ، وواقع الأمر لدى الدكتور السيد يعقوب ليس كذلك، لأنه يحقق إشاريتها فيقول (٦١) : «أنْ : الداخلة في تركيب: أنّ تستعمل ثلاثة استعمالات في العربية : فهي قد تكون مصدرية، وعندئذ يليها فعل

(٥٨) دراسات في فقه اللغة العربية /٥١ ، الهامش ، عن :

Die Syntakischen Verhaltnisse des Arabischen, Leiden 1898. P.354-356.

(٥٩) دراسات في فقه العربية /٥٥ .

(٦٠) = كذلك ، الهامش عن :

أ— هامش نولدكه الثاني على (الص ٤٠) من كتابه :

Zur Grammatik des clsssischen Arabisch, Wien 1896

ب— هامش بارت الثاني على (الص ١٠٢) من كتابه :

Die Pronominoalbildung in den Semitischen Sprachen, Leipzig 1913.

(٦١) دراسات في فقه العربية /٥٥ — ٥٦ ، إستفدنا من الهوامش ، وأنزلناها في مواضع تقتضيها من السياق اتماماً للفائدة وتوضيحاً للعرض .

دائماً ، ماضٍ مثل : بلغني أن جاء زيد، أو مضارع منصوب مثل : أريد أن تفعل .

وقد تكون(أنْ)مخففة من الثقيلة ، —وإن كان الأولى هنا أيضاً أن يقال: المثقلة من الخفيفة—، وأنْ هذه تأتي بعدها جملة إسمية كـ:(أنَّ)، ولكن الاسم هنا ضمير الشأن واجب الحذف، كقوله تعالى:«أفلا يرون ألاّ يرجع إليهم قولا» (٦٢) أي :أنه لايرجع .

ونادراً ما تعمل (أن) المخففة في غير ضمير الشأن، ولايستحسن سيبويه ذلك، ويزعم البصريون اعتماداً على هذه الحالات النادرة أنّ : (أن) المخففة تعمل ، وخالفهم الكوفيون في ذلك (٦٣) .

وقد تتقدم (أنْ) القول ، كقوله تعالى :«فأوحى إليهم أن سبحوه بكرة وعشيا» (٦٤) ، والفعل الذي يسبق (أنْ) هذه ، يجب أن يكون فيه معنى القول : كأوحى ونادى ، ولا يكون فعل القول نفسه ، وإلا لجاء بعده : (إنَّ) لا (أنْ) (٦٥) ، وهذه هي :(أن) المفسرة .

وأنْ في هذه الاستعمالات الثلاثة اشارية ، وقد تقدم بنا رأي پريشـون Perruchon في هذه المسألة ، وهو يمهد لها بأن اسم الإشارة (annu ، أنُّ=هذا) بالأكدية قد يكون الأصل في حرف الوصل : أن أو أنَّ (٦٦) ، وأن حرف الوصل هذا لابد أنه كان في الأصل اسم إشارة ، وهو محق في هذا القول عند الدكتور يعقوب بكر ، ولكن لايلزم أن الأصل فيها : (أنُّ) الأكدية ، والأولى أن يقال : إن الصيغ الثلاث : (أنْ وأنّ وأنُّ)

---

(٦٢) طه ، الآية ٨٩ .

(٦٣) دراسات في فقه العربية /٥٦ ، الهامش ، وانظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : (القاهرة ١٩٦١)—١ /١٩٥ ، وشرح المفصل ٧٣/٨ .

(٦٤) مريم ، الآية ١١.

(٦٥) شرح المفصل ١٤٢/٨ ، مغني اللبيب ٣٢/١ .

(٦٦) أنظر : هامشنا الثامن والأربعين .

يحللها على الشكل الآتي :

كلها من عناصر إشارية واحدة (٦٧) .

يحللها على الشكل الآتي :

واذا رجعنا إلى الأمثلة التي ضربها الدكتور يعقوب لـ : (أنْ) باعتبارها إشارية، نراه

١ ــ بلغني أن جاء زيد : بلغني هذا : جاء زيد . أُريد أن أفعل : أُريد هذا : تفعل	أنْ المصدرية.
٢ ــ أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا : أفلا يرون هذا: لا يرجع إليهم قولا .	المخففة من الثقيلة.
٣ ــ فأوحى إليهم أن سبحوه بكرة وعشيا : فأوحى إليهم هذا: سبحوه بكرة وعشيا	المفسرة (٦٨)

ولم يتطرق في شيء من بحثه اللغوي الدقيق إلى مسألة الهمزة في : (إنّ وأنّ) بشكل مباشر ، لأنها ليست من شرط دراسته، ولكنه لفت الأنظار إلى أنها في حالتيها عنصر إشاري (٦٩) فقط ، لا يستقل بنفسه عندنا كاستقلال همزة الاستفهام ، بل إنّ له أن يقترن بالنون ، فيتولد منهما حرف ، تكون وظيفته على النحو الآتي :

إنّ : الإشارة والتأكيد .

أنّ : الإشارة والتأويل بالمصدر أو الوصل .

ـــِـــ : تتداخل الوظائف المشار إليها فيهما ، ويتخذ النحاة مواقفهم الذوقية في تفضيل الكسر أو الفتح على نظيره .

وإذا كان جمهور النحاة قد ذهب إلى أن الاشارة لا حرف لها (٧٠) في اللغة ، فإن هذه الهمزة والألف واللام العهدية من جملة الحروف الإشارية التي شاك النحاة في وجودها ، حين زعموا أن اسم الإشارة : (هُنا) مبني ، لمشابهته

---

(٦٧) دراسات في فقه العربية / ٥٦ ، الهامش .

(٦٨) ن.م /٥٦ .

(٦٩) ن.م /٤٨ ، ٥٥ .

(٧٠) القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية : (مخطوطة مدرسة الحجيات بالموصل)-- /الورقة ١٢٩و.

المعنوية لحرف كان من حقه أن يوضع ، فلم يوضع (٧١) ، وفاتهم أن هذا الأمر غريب في العقل لما فيه من مشابهة الموجود بالمعدوم (٧٢) .

* * *

حين نفرق بين: (إنّ وأنّ)نرى الدكتور عبد الرحمن أيوب قد آثر مخالفة النحاة، فلم يذكر حالات كسر الهمزة وحالات فتحها ،بل عدّ ذلك اختلافاً في مواضع آستعمال كل واحدة منهما (٧٣) باعتبار آستقلالها عن الأُخرى ،وظاهر كلامه أن طبيعة الموضع تحمل على اتخاذ ما يناسب منهما، وليست الأداة هي القاضية بأن لاتدخل إلا في مواضع خاصة،ولا فرق في حقيقة الأمر بين اقتضاء الموضع ،وبين عدم مساغ وضع هذه أو تلك إلا فيما تعين لها من مواضع. والقصد من هذه الدراسة البسط ووضوح التحليل قبل النقد والتزام الشكليات والظواهر ،من هذا استوى لديّ النظر إلى المسألة في ضوء الاقتضاء الموضعي أو الوضع الاقتضائي ، فإن الأمرين معاً يفضيان في النهاية إلى تعدد شعبها بشكل يسترعي النظر ،وقد ذكرنا سابقاً أن المعنى العام وطبيعة التركيب هما المحكمان في تحديد نوع الاستعمال وأداته.

ولو أردنا أن نورد هنا داعية لمثل هذه الدراسة المبسوطة،ونحن في سبيل الخلوص إلى بحث وجوه همزة الأداتين في الكلام العربي. أشرنا إلى خلاف النحاة في احصائها،مما يجعل الاحاطة بها ورصدها مسألة من الاتساع بمكان، وليس من شأننا أن نصف هذا الخلاف بلا إشارة إلى شيء من ملامحه المتباينة على وجه الاحصاء.

ذكر أبو علي الحسن بن عبد الله المعروف بلغدة الاصفهاني ،وهو نحوي

---

(٧١) أنظر : شرح الأشموني ، وعليه : حاشية الصبان : ٥٣/١ .

(٧٢) القلادة الجوهرية : /و ١٢٧ظ ، وذكر صاحبها شعبان الآثاري الموصلي (ت٨٢٨هـ) بعد أن خطأ النحاة في قياسهم هذا : أن (ها) حرف مختص بالإشارة مع التنبيه دون (يا وألا) اللذين هما للتنبيه والإستفتاح ليس إلا ، وذلك للزومه للإشارة دون أخويه ، فيأتي في الكلام نحو قولك : هذا ، وهذاك ، وهاتي ، وهاتيك وما أشبه ذلك»..وقد ذهب غيره من النحاة إلى أن (ها) للتنبيه خاصة .

(٧٣) دراسات نقدية في النحو العربي ١٩٢/١ .

قديم (ت٣١١هـ) للمكسورة موضعين فقط (٧٤)، أما أعلام النحاة فاختلفوا فيها على الشكل الآتي :

١ — ابن الحاجب : ثلاثة مواضع (٧٥) .

٢ — الرماني : أربعة (٧٦).

٣ — ابن مالك : ستة في : (الألفية)(٧٧) ، وسبعة في : (التسهيل)(٧٨) وقال ابن عقيل في شرح ماورد في الألفية : «هذا ماذكره المصنف، وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر : إنّ فيها » (٧٩).

٤ — السيوطي : سبعة (٨٠) أيضاً .

٥ — الأشموني والمرادي : ثمانية (٨١) .

٦ — أبو حيان الأندلسي ومرتضى الزبيدي : تسعة (٨٢) .

٧ — ابن هشام : عشرة (٨٣).

أما اختلافهم في إحصاء مواضع الفتح الوجوبي، فجاء بعضه على النحو الآتي :

١ — ابن الحاجب . أربعة مواضع (٨٤) .

---

(٧٤) كتابه : في النحو : (بغداد ١٩٧٤) ، مجلة المورد ، العدد ٣ ، مج ٣ /٢٤٢ .

(٧٥) الكافية / ٣٣ ، وانظر : شرح ابن القواس ٢/ل ٢١٩ ، شرح الرضي :(استانبول ١٢٧٥هـ) — ٢/٣٢٤ .

(٧٦) معاني الحروف : (القاهرة ١٩٧٣) —/١٠٩ .

(٧٧) الألفية : (ضمن : مجموع المتون الكبير) — /٢٤٢ .

(٧٨) التسهيل /٦٣ .

(٧٩) شرح ابن عقيل : (القاهرة ١٩٧٢) — ١/٣٥٤ .

(٨٠) همع الهوامع ١/١٣٧ .

(٨١) شرح الأشموني ١/٢٧٣ .و
الجنى الداني /٣٦٥ .

(٨٢) شرح أبي حيان /٧٥ .و
تاج العروس : (القاهرة ١٣٠٧هـ) ، مادة : أنن — ٩/١٢٨ .

(٨٣) أوضح المسالك ١/٣٣٤ ، وانظر : شرح التصريح على التوضيح : (القاهرة ١٣٢٥هـ) — ١/٣٢٤ .

(٨٤) الكافية / ٣٣ ، وانظر : شرح ابن القواس ٢/ل٢١٨ شرح الرضي ٢ /٣٢٤.

٢ ـ ابن هشام والأشموني والمرادي والسيوطي : تسعة (٨٥) .

كما كان اختلافهم في حالات جواز الوجهين واسعاً ملحوظاً ، نلفت القارىء إلى صورته الآتية :

١ ـ ابن مالك : أربعة مواضع (٨٦) .

٢ ـ السيوطي : خمسة (٨٧) .

٣ ـ أبو حيان والمرادي : ثمانية (٨٨) .

٤ ـ ابن هشام : تسعة (٨٩) .

ومرجع هذا التباين دخول بعض الوجوه في بعض على سبيل التأصيل والتفريع ، فحين عد المرادي وجوه وجوب الفتح ، عقب بقوله « ... وزاد بعضهم في مواضع وجوب فتحها ، أن تقع بعد : لولا ، ولو ، وما التوقيتية .... وهذه المواضع راجعة إلى ماتقدم » (٩٠) ، يعني : داخلة في جملة الوجوه التسعة الّ ذكرها للفتح ، لأنها تفريعات تلك الأصول . وقد استفاضت المسألة حتى وجدت شعبان الآثاري (ت ٨٢٨ هـ) يقول : « إعلم : أنه يجب كسر (إنّ) في ثلاثة عشر وجهاً ، ويجب فتحها في ثلاثة عشر وجهاً ، ويجوز الأمران ثلاثة عشر وجهاً ، فجملة وجوهها تسعة وثلاثون » (٩١) .

ولم يقتصر هذا الاختلاف على كتب النحاة المتقدمين ، بل رأيناه كتب

---

(٨٥) أوضح المسالك ١/٢٣٨.و
شرح الأشموني ١/٢٧٣.و
الجنى الداني /٣٦٩ .و
همع الهوامع ١/١٣٧ . وفي : شرح التصريح ١/٢١٦ : في ثمانية ، والصحيح : تسعة أيضاً ، لأنه أخذ ماذكره ابن هشام في : (أوضحه) ، فشرحه موضعاً موضعاً .

(٨٦) الألفية : (ضمن : مجموع المتون الكبير) ـ/٢٤٢ .

(٨٧) همع الهوامع ١/١٣٧ .

(٨٨) شرح أبي حيان /٧٨، و

(٩٠) الجنى الداني /٣٦٨-٣٦٩ .

(٨٩) أوضح المسالك ١/٣٣٨ ، وانظر : شرح التصريح ١/٢١٨ .

(٩١) القلادة الجوهرية /و١١٦ظ .

المعاصرين(٩٢) أيضاً، فاختلاف من هذا النوع، يجعل دائرة البحث في هاتين الأداتين واسعة، واستفاضة الخلط والخطأ متوقعة. تتعذر ضوابطها على عامة المتكلمين والكتاب في وقت أصبح فيه الكلام والكتابة من ذرائع السواد الأعظم من الناس، أضف إلى هذا أن تحقيق وضع الهمزة في هذا المجال أمر لايكاد ينضبط بيسر وسهولة لمثل هؤلاء، فايراد أسرار هذا المبحث النحوي الدقيق على صعيد معروض، يساعد — فيما ننتظر — على التفريق بين هذه الأحكام المتداخلة المتخارجة في أوضاعها المختلفة.

ومن المناسب بعد هذه التوطئة الطويلة المتشعبة أن أقول: إن همزتي: (إنّ وأن) أخذتا من النحاة الشطر الأوفى من العناية، فأيما كتاب تناولته من المكتبة النحوية أفادك طرفاً أو أطرافاً من هذا البحث تطول أو تقصر، تدق أو تتعجل، ومن ثم وجدت المادة الكبيرة التي بين يدي، تخدم البحث في مناحيه جملة، وقد أدركت جسامة الاستيعاب وخطره إزاء الرغبة في القصد ومجانبة الافراط، ولكن البحث اتسع بحكم الضرورة، والضرورة نفسها حملت المرادي على القول، بعد أن حرر في هذه المسائل قرابة تسع صفحات: «وآعلم أن بسط الكلام على هذه المواضع يستدعي تطويلاً، فلذلك آختصرت الكلام عليها» (٩٣)، حتى جعله غاية في التقنين والاقتصاد، ودراستي هذه مرادة لغير هذا الغرض، فمن همها أن تستقصي لقارئها، وتجمع، وتقسم، وتعدد كافة مايمكن أن يقال في هذا الباب من الدرس النحوي.

---

(٩٢) أحمد قبش: الكامل في النحو والصرف والإعراب: (دمشق ١٩٧٤) —/٧٤ — ٧٥، د. أمين علي السيد: دراسات في علم النحو: (القاهرة ١٩٦٧) —/١٥٣، وفي علم النحو: (القاهرة ١٩٧٣) —١/٢٣٨ — ٢٤٢. عباس حسن: النحو الوافي: (القاهرة ١٩٦٦) — ١/٥٨١ — ٥٩٦. د.عبدالرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي ١/١٩٢ —١٩٧. د. عبده الراجحي: التطبيق النحوي: (بيروت ١٩٧٢) —/١٤٧ — ١٥٥، علي رضا: المرجع في اللغة العربية: (بيروت ١٩٦٢) —١/٢٩٩ — ٣٠٠، محمدسعيد عبدالرحمن: قواعد لغة العرب: (بغداد ١٩٥٦) —/٤٠ — ٤٣.

(٩٣) الجنى الداني /٣٧٣.

أولاً : كسر الهمزة وجوباً

نستطيع القول : إن كسر الهمزة لايكون إلا في حالة أصلية واحدة من الناحية النظرية ، والتطبيق يحقق هذا الأصل في أوضاع متعددة متباينة كما سيتضح لنا . فإذا وقعت الأداة في ابتداء حقيقي أو حكمي انكسرت همزتها ، وقد سماهما الفيروزآبادي : الإبتداء لفظاً ومعنى (٩٤) .

أما الإبتداء الحقيقي :

فمجيئها فاتحة كلام لايسبقها فيه شيء يعتمد عليه (٩٥)، بحيث يقتضي نظم النص أن لاتكون ومعموليها محلاً لتأثير عامل يتقدمها ، فهي اقتضاءً صلة له وتبع ، ومتى كان الكلام تاماً ، ليس بحاجة إلى شيء يتعلق به تعلقاً تبعياً ، لم يجز الفتح ، قال ابن السراج : «إن المكسورة تكون مبتدأة ولايعمل فيها ماقبلها» (٩٦) .وربما كان قبلها شيء ، لكنها لاتتصل به أي نوع من الإتصال ، فمضمون جملتها مستأنف في التكلم به على حد ماقاله العصام الاسفرائيني (٩٧) والابتداء في هاتين الصورتين هو غير الابتداء الاصطلاحي عند النحاة (٩٨) ، وقد عرف الأخير بأنه التجرد من العوامل اللفظية (٩٩) . بل إنه الإبتداء بمعناه اللغوي ، كقوله تعالى أول سورة الفتح : «إنّا فتحنا لكَ فتحاً مبيناً» وأول سورة القدر : «إنّا أنزلناه في ليلة القدر» ، إذ لو فتحت الهمزة لصارت الجملة مبتدأ بلا خبر على تأويل المفتوحة وجملتها بالمفرد ، الذي لايستقل به الكلام (١٠٠) . ولهذا لم يطرد الابتداء بها ، كأن تقول : (أنك فاضل عندي) ، فوجب التأخير على النحو الوارد : (عندي أنك فاضل) ، وأجاز بعضهم ذلك ، قال أبو حيان : «وليس ما ذكره من

---

(٩٤) القاموس المحيط : (القاهرة ١٩٥٢) مادة : أنن — ٢٠٠/٤ .
(٩٥) تاج العروس ؛ نفس المادة — ١٢٨/٩ .
(٩٦) الأصول في النحو ٣١٨/١ ،الموجب في النحو /٣٨ .
(٩٧) شرح الكافية : (استانبول ١٢٥٦هـ) —/٤٤٦ .
(٩٨) شرح أبي حيان /٧٤ .
(٩٩) شرح التصريح ١٥٨/١ .
(١٠٠) م.ن ٢١٥/١ .

أنها تكسر في ابتداء الكلام مجمعاً عليه إذ قد ذهب بعض النحويين إلى جواز الابتداء بأنّ المفتوحة في أوله(١٠١)، وذلك في مثل قولهم : (في ظني أنك فاضل ، وأنك قائم يعجبني) » وهو مذهب منسوب إلى الفراء ، وتبعه فيه جماعة ، وقد منعه الجمهور على مانقله السيوطي(١٠٢)والبيتوشي(١٠٣)، لما يترتب عليه من تفريط بما تأكد عند الدارسين خلاصة نظرهم في النماذج العربية الفصيحة ، بعد أن صح لدينا أنهم لم يختلفوا في وجوب الكسر في الابتداء ، وما أشار إليه أبو حيان من جواز الفتح فيه موقف خاص ، وهو في واقعه تفريع على أصل الكسر ، وليس وجهاً ثابتاً يقوم لهذا الأصل ، ويماثله سعة وإطراداً ، والإعتداد به يجعل مواضع الكسر كلها مظنة شك ، ولا يمتنع بعد ذلك دخولها في وجوه جواز الإستعمالين ، ولو أشار أبو حيان مثل إشارة المرادي إلى جواز الفتح في الابتداء شريطة وجود (أمّا) أول الجملة (١٠٤) لوافقناه ، وأجزنا معه جواز التقديم والتأخير على النحو الآتي :

أ- أما أنك فاضل ففي ظني .

ب- أما في ظني فأنك فاضل .

قال ابن السراج : «ألف : (إنّ) تكسر في كل موضع يصلح أن يقع فيه الفعل والإبتداء جميعاً ، وإن وقعت في موضع ، لايصلح أن يقع فيه إلا أحدهما، لم يجز ، لأنها إنما تشبه فعلاً داخلاً على جملة ، وتلك الجملة مبتدأ وخبر ، والجملة التي بعدها لاموضع لها من الإعراب بعامل يعمل فيها من فعل ولا حرف ، ألا ترى أنك تقول : (إن عمراً منطلق) ،فهذا موضع يصلح أن يبتدأ الكلام فيه ، فتقول : (عمرو منطلق) ، ويصلح أن يقع الفعل موقع

---

(١٠١) شرح أبي حيان /٧٤ ، وانظر :همع الهوامع ١٣٧/١ .

(١٠٢) الأشباه والنظائر في النحو : (حيدرآباد ١٣٥٩هـ) - ١٥٥/٢ .

(١٠٣) صرف العناية في كشف الكفاية : (مصر ١٣٤١هـ) - /٣٨٢ .

(١٠٤) الجنى الداني /٣٦٧ .

المبتدأ ، فتقول (إنطلق عمرو) ، وهذه الجملة لاموضع لها من الإعراب ، لأنها غير مبنية على شيء ، وإنّ المكسورة تكون مبتدأة ، ولايعمل فيها ماقبلها ، وهي كلام تام مع مابعدها(١٠٥)» كما قدمنا .

ونظير الابتداء الحقيقي : الاستئناف ، قال الرضي الاسترابادي : «قوله(١٠٦) فكسرت آبتداءً ، أي : مبتدأ بها سواء كان في أول كلام المتكلم ...أو كان في وسط كلام ، لكنه آبتداء كلام آخر ، نحو : (أكرم زيداً ، إنّه فاضل) ، فقولك : إنه فاضل : كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه (١٠٧)». ومنه قراءة الكوفيين : «فإنما يقول له كن فيكون ، وإنّ الله ربي وربكم»(١٠٨) وحجة ذلك جَعْلُ الكلام مُستأنفاً مبتدأ ، كما أنها في قراءة آبن مسعود بغير واو ، وحذف الواو لايكون معه إلا الكسر على الإستئناف ، ويدل عليه أن الذي قبل الأداة رأس آية ، وقد تم الكلام على ذلك ، فوقع الإستئناف بعد تمام الكلام على رأس آيةٍ أُخرى (١٠٩) .

وليس الاستئناف مقصوراً على آلواو فقط ، بل إن للفاء موقعاً كموقعها في بعض آلنماذج ، قال تعالى : «ثم تاب من بعده وأصلح ، فأنّهُ غفورٌ رحيم» (١١٠) ، فحجة من كسر الهمزة في هذا آلموضع : أن مابعد الفاء حكمه الابتداء والاستئناف (١١١) أيضاً ، وقد أورد أبو البركات بن الأنباري فيها قراءتين . فمن قرأ بالفتح .. جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، وتقديره : فأمره

---

(١٠٥) الأصول ١/٣٠٧ – ٣١٨ ، وانظر : الموجز /٣٨ ، المرتجل في شرح الجمل /٢١٤.
(١٠٦) يعني قول ابن الحاجب في : (الكافية /٣٣) .
(١٠٧) شرح الكافية ٢/٣٢٤ .
(١٠٨) مريم ، الآية ٣٥ ، ٣٦ .
(١٠٩) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : (دمشق ١٩٧٤) – ٢/٨٩ ، وانظر : البيان في غريب اعراب القرآن : (القاهرة ١٩٦٩) –٢/١٢٦ .
(١١٠) الأنعام ، الآية ٥٤ .
(١١١) الكشف ١/٤٣٣ .

أنه غفور رحيم (١١٢) .....،والكسر فيها آت على الاستئناف ، وهو بعد الفاءأقيس ، لأن مابعد الفاء يجوز أن يقع فيه الاسم والفعل ، وكل موضع يصلح لهما ، فإن الأداة تكون فيه مكسورة ، وكل موضع اختص بأحدهما كـ : لو ولولا ، فإنها تكون فيه مفتوحة ، وما بعد الفاء يصلح للاسم والفعـــل ، فكانت مكسورة (١١٣) بلا خلاف .

وقد يستغنى عن الواو والفاء،ويكون الكلام مستأنفاً أيضاً . قال تعالى: «جزيتهم اليوم بما صبروا ، إنهم هم الفائزون» (١١٤) بكسر الهمزة ، وتناظر الاستئناف والابتداء حقيقة وحكماً ، سوّغ للنحاة القول : «واو الاستئناف ، ويقال : واو الابتداء ، وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى ، ولا مشاركة في الاعراب (١١٥)» .

ويضارع حرفي الاستئناف هذين واو العطف أيضاً ، إذا وقعت بعدها جملة تامة،حين نذهب إلى أن واو الاستئناف قسم آخر غير الواو العاطفة كما هي عند بعض النحاة ، والظاهر عند المرادي أنها هي الواو التي تعطف الجمل ، التي لامحل لها من الإعراب لمجرد الربط ،وإنما سميت واوالإستئناف لئلا يتوهم أن مابعدها من المفردات معطوف على ما قبلها (١١٦) ، قال تعالى : «لنُبيِّنَ لكم ، ونُقِرُّ في الأرحامِ مانشاء»(١١٧) بالرفع على الإستئناف، أي : ونحنُ نُقِرُّ (١١٨) ، ولو عطف لانتصب الفعل . ومثله «وما كان

---

(١١٢) البيان ٣٢٢/١ .
(١١٣) ن.م ٣٢٣/١ .
(١١٤) المؤمنون ، الآية ١١١ ، وانظر : الكشف ١٣١/٢ – ١٣٢ .
(١١٥) الجنى الداني /١٧٦ .
(١١٦) ن.م /١٧٧ .
(١١٧) الحج ، الآية ٥ ، وانظر : البيان ١٦٩/٢ .
(١١٨) الأزهية في علم الحروف : (دمشق ١٩٧٥) –/٢٤٠ .

لنفسٍ أن تؤمن إلا بإذنِ الله ، ويجعلُ الرجسَ على الذين لايعقلون»(١١٩) ، فالهمزة تكسر لو تصدرت الأداة قوليه : (نقرُّ ،ويجعلُ)على اعتبار الواو قبلهما عاطفة لا استئنافية .

والملحظ المتقدم من كلام المرادي : (واو الاستئناف ، ويقال :واو الابتداء ...)يحملنا على الاشارة إلى أن مجيء الجمل ابتدائية ،يسلبها المحل الاعرابي ،فوقوع (إنّ)ومعموليها بعدواو الاستئناف وفائه يبقيها على ابتدائيتها، فكسر همزتها يتعين على المتكلم نظراً إلى وقوعها في حد الضابط الكلي الذي أشرنا إليه أول كلامنا ،وهو الكسر في موضع الابتداء الحقيقي ،والابتداء الحكمي .

إنّ الابتداء الحكمي عندنا كالاستئناف ،لاتسبق فيه (إنّ) بشيء ،يغير من طبيعتها المعنوية واستقلالها بمعموليها عما يتقدمها ،ولا عبرة فيه بوقوعها تالية لشيء ليس من شأنه أن يجعلها تابعة إعراباً ومعنى .ودارس ألفية ابن مالك يراها لاتشير من مواضع هذا النوع من الابتداء إلى أكثر من خمسة مواضع (١٢٠) ،وقد استدرك عليها أبو حيان وابن عقيل ثلاثة (١٢١)،

---

(١١٩) يونس ، الآية ١٠٠ .

(١٢٠) قال ابن مالك بعد أن ذكر الكسر في الابتداء الحقيقي :

١ – وفي بدء صله =

٢ – وحيث إن ليمين مكمله =

٣ – أو حكيت بالقول =

٤ – أو حلت محل حال كزرته وإني ذو أمل

٥ – وكسروا من بعد فعل علقا
باللام كأعلم إنه لذو تقى

(الألفية /٢٤٢ ، ضمن مجموع المتون الكبير) .

(١٢١) شرح أبي حيان /٧٥ .و
شرح ابن عقيل ١/٣٥٤ – ٣٥٥ .